

(إن) النافية في القرآن الكريم، استعمالاً ودلالةً

د. محمد عبدالله هزائم

أستاذ مساعد، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية العلوم والآداب بعنيزة
جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية

ملخص البحث. يُعدُّ أسلوب النَّفي أحد أساليب العربية التي شكَّلت هويتها، فأفردت له أحرفاً متعددة ليتحصَّل بها هذا الأسلوب، أحد هذه الأحرف (إن) النافية، وكلُّ حرف منها يَحَقِّق النَّفْيَ في معناه العام، ولكنَّه يختلف عن غيره من باقي الأحرف في الدِّلالة التي يُحَقِّقها في السياق الذي جاء فيه، فكلُّ حرف يختص بنمط معين من السياق فيُحَقِّق فيه دلالة تتناسب مع النَّصِّ، لا تتحقَّق بغيره من أحرف النَّفي. فجاء هذا البحث ليدرس إن النافية في القرآن الكريم، وما يُحَقِّقه النَّفيُّ بها من دلالة في النَّصِّ، فتناولها من مستويين، المستوى الاستعمالي، والمستوى الدِّلالي؛ فافتضى ذلك أن يكون البحث في مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة. أمَّا الفصل الأوَّل فقد تضمَّن المستوى الاستعمالي ل (إن) في التَّنزيل الحكيم، بناءً على ما جُمع من شواهد وردت فيها إن النافية، وقد أظهر هذا الفصل أنواع التَّراكيب التي وردت فيها، وتقسيمات ما دخلت عليه من الأسماء والأفعال وتصنيفاتها، وتناول فيه الباحث -أيضاً- أوجه الاختلاف بينها وبين إن المخففة المهملة، أمَّا الفصل الثَّاني، فقد بحث فيه مسألة إعمال كلِّ من إن النافية، وإن المخففة المهملة، وآراء الثُّحاة في ذلك، وحجَّة كلِّ منهم في رأيه، وأمَّا في الفصل الثَّالث فقد اجتهدت في مسألة دلالة إن النافية، وما يتحصَّل معها من بيان لا يتحصَّل مع غيرها من أحرف النَّفيِّ، مستشهداً على ذلك بنصوص من التَّنزيل الحكيم. وفي الخاتمة لخصت ما توصلت إليه من نتائج لهذا البحث..

المقدِّمة

الحمد لله ربِّ العالمين، الذي هدانا إلى سواء السبيل، وأنار لنا بالإسلام
ظلمة الدُّنيا على يد سيِّد المرسلين نبيِّنا الصادق الأمين، محمد عليه أفضل
الصلاة وأتمِّ التسليم؛ وبعد.

لقد عمَدت اللُّغة العربيَّة إلى عدد من الأحرف في نفي أمرٍ ما،
سواءً أكان نفيّاً لخبر، أو نفيّاً لحدوث فعل، أو نفيّاً لجنس ما، أو لأيِّ شيء
آخر، وإثبات عدم حدوثه. أحد هذه الحروف هو حرف النَّفْيِ (إِنْ). ثَمَّةُ
مسائل تحفُّ بِ (إِنْ) النَّافِيَّة، قد تشكُّل على بعض الدارسين والمهتمِّين
باللُّغة العربيَّة، وقد يصل الأمر إلى أن بعض الدَّارسين للُّغة العربيَّة في
مستوى درجة البكالوريوس قد يصعب عليهم التَّعرف على هذا الحرف،
وقد يخلطون بينه وبين (إِنْ) الشرطيَّة، أو (إِنْ) الناصبة، أو (إِنْ) المخفِّفة
من التَّقْيِلة، ويمكن حصْرُ هذه المسائل بما يلي:

١- التَّركيب الذي تدخل عليه (إِنْ) النَّافِيَّة، وما يجب أن يُرافقها
في ذلك التَّركيب.

٢- يمرُّ الدَّارس في كثير من المؤلفات النَّحويَّة على بعض
العبارات فيقرأ نحو: (إِنْ المكسورة الخفيفة)، أو (إِنْ المخفِّفة) أو (إِنْ
المهملة)، فقد يظن البعض أن كلِّها شيء واحد.

٣- الخلاف فيما بين النحويين في مسألة إعمالها أو إهمالها،
واستقراء ذلك من خلال ورودها في القرآن الحكيم.

٤- قد يشكُّل على بعض الدارسين التفرُّيق بين (إِنْ) النَّافِيَّة، وبين
(إِنْ) المخفِّفة من التَّقْيِلة، ومحاولة استنتاج التَّركيب الذي ترد فيه كلُّ
منهما.

٥- ثَمَّةُ مسألة متعلِّقة بدلالة إِنْ النَّافِيَّة، وقيام (ما) مقامها في
النفي، فهل تتحصَّل الدِّلالة نفسها مع (ما)؟ وتُحقِّق البيان نفسه الَّذِي تحقِّق
مع (إِنْ)؟

وللوقوف على هذه المسائل جاءت هذه الدراسة الموسومة بعنوان:
(إِنْ) النَّافِيَّة في القرآن الكريم (استعمالاً ودلالة).

فكان اختيار كتاب الله العزيز مجالاً تطبيقياً لهذه الدراسة؛ لما يزخر
به من بلاغة وبيان وإعجاز، وما من صاحب عقل يشكُّ في أن تلك

البلاغة، وذانك البيان والإعجاز، ما ارتسم كلُّ ذلك إلا باستعمال كلِّ حرف، وكلِّ كلمة، وكلِّ جملة في موضعها. لقد اقتضت الدِّراسة أن تكون في ثلاثة فصول، يسبقها مقدِّمة وتمهيد، ثمَّ خاتمة في نهاية البحث. وقد ارتأيت أن أستقصي جميع الآيات الكريمة التي وردت فيها (إن) النافية، وأن أستطرد في عملية الاستشهاد بها؛ لما لكثرة الشواهد أو قلتها من أهمِّية في الحكم النحويِّ. وقد تكرر الاستشهاد ببعض الآيات الكريمة في أكثر من موضع من البحث كلما اقتضت الحاجة إليها.

التمهيد

تتسم اللُّغة العربيَّة بسَمات متعددة في جميع مستوياتها؛ في حروفها، ومفرداتها، وإعرابها، ودقة تعبيرها، وإيجازها، تلك اللُّغة التي فاقت أخواتها بكثرة مفرداتها، ودقَّة معانيها، وحسن نظام مبانيها، فتعددت أساليبها، وتنوعت حتى أكسبتها شجاعة متميِّزة، لا ترقى إليها لغة أخرى. وأسلوب النَّفي هو أحد أساليب العربيَّة التي أفردت له أحرفاً يتحصَّل بها هذا الأسلوب، وقد تعددت هذه الأحرف وتنوعت؛ فمنها: (لا)، و(ما)، و(لم)، و(لن)، و(لما)، و(ليس)، و(غير)، و(لات)، و(لا النافية للجنس)، و(إن) المخفِّفة من الثَّقيلة.

أحرف متعددة لتؤدِّي - في مقصدها العام - معنىً واحداً هو النفي، فإذا كان الأمر كذلك، فلمَ هذا التعدد لأحرف النَّفي؟ ألم يكن الاكتفاء بحرف واحد أو حرفين لتحقيق هذا الأسلوب أيسر وأسهل على مُستعمل هذه اللُّغة؟ في حقيقة الأمر لم تكن المسألة على هذا النحو، فالتعدُّد في هذه الأحرف يعني التوسع والتنوع في الدِّلالة، فالمعنى الذي يتحصَّل مع حرف النَّفي (لا) لن يتحقَّق بالدِّلالة نفسها مع الحرف (ما)، والبلاغة التي تأتي عليها في سياق النَّفي مع الحرف (إن) لن نقف عليها مع (ما).

فحرف النَّفي (إن) هو صورة من الصور التي ترد عليها إن المكسورة الخفيفة، فمثلها تكون شرطية، أو زائدة، أو مخفِّفة من الثَّقيلة،

المبحث الأول: استعمال (إن) النَّافِيَةِ

لم يُقتصر استعمال (إن) النَّافِيَةِ على نمط محدد من الجمل، فقد عُرِفَتْ في ميزان النحاة أَنَّهَا بمنزلة (ما). فهي تدخل على الجملتين الفعلية والاسمية كقولك: (إن يقوم زيد)، و (إن زيد قائم) (٥) ولا يُشترط في اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين بل تعمل في النكرة والمعرفة (٦). فمن إعمالها في النكرة قولهم: "وإن أحدٌ خيراً من أحدٍ إلا بالعافية"، ومن إعمالها في المعرفة قوله (٧): إن هو مستولياً على أحدٍ إلا على أضعف المجانين (٨)

ومن عملها في معرفتين، سُمِعَ: "إن ذلك نافعك ولا ضارك" (٩). ولا يشترط في هذه الجملة أن تكون على أصلها؛ بأن يتقدم المبتدأ ويتأخر الخبر، ولا يشترط أن يكون الاسم في الجملة الاسمية مبنياً أو معرباً، ولا أن يكون معرفة أو نكرة. وعند مجاوزة حدود هذا الكلام إلى حصر ما قد استعملت فيه من سياقات في القرآن الكريم، لتبين أنها استعملت في سياق الجملتين الاسمية والفعلية، وعلى النحو التالي:

أولاً: دخولها على الجملة الاسمية.

تدخل (إن) على الجملة الاسمية، سواءً أكان فيها المبتدأ مقدماً أم مؤخراً، أو كان مبنياً أم معرباً، أو كان معرفة أم نكرة، ويُفصل ذلك بما يلي:

١- دخولها على الأسماء المبنية.

(٥) الإقليد شرح المفصل، مجلد ٤، ص ١٧٧٦.

(٦) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ج ١، ص ٣١٩.

(٧) شرح المكودي على ألفية ابن مالك، ج ١، ص ٢١١.

(٨) البيت بلا نسبة وانشده الكسائي (ينظر في توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج ١، ص ٥١٢).

(٩) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، محمد محيي الدين عبد الحميد، (د.ن.)، (د.ت.)، ص ١٩٩.

فَمِمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمَبْنِيَّةِ الضَّمَائِرَ، وَأَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ، إِذْ دَخَلَتْ عَلَى ضَمَائِرِ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمَخَاطَبِ وَالْغَائِبِ، فَمِنْ دَخُولِهَا عَلَى ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ، قَوْلُهُ تَعَالَى: جِئْتُكَ يَا جِئْتُكَ (١٠)، وَمِنْهُ جِئْتُكَ يَا جِئْتُكَ (١١) وَمِنْ دَخُولِهَا عَلَى الضَّمَائِرِ - أَيْضاً - دَخُولِهَا عَلَى ضَمِيرِ الْمَخَاطَبِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: جِئْتُكَ يَا جِئْتُكَ (١٢)، وَمِنْهُ جِئْتُكَ يَا جِئْتُكَ (١٣)، وَجِئْتُكَ يَا جِئْتُكَ (١٤)، وَجِئْتُكَ يَا جِئْتُكَ (١٥)، وَجِئْتُكَ يَا جِئْتُكَ (١٦)، وَجِئْتُكَ يَا جِئْتُكَ (١٧) وَجِئْتُكَ يَا جِئْتُكَ (١٨)، وَجِئْتُكَ يَا جِئْتُكَ (١٩)، أَمَّا دَخُولُهَا عَلَى ضَمِيرِ الْغَائِبِ فَقَدْ تَجَلَّى فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: جِئْتُكَ يَا جِئْتُكَ (٢٠)، وَجِئْتُكَ يَا جِئْتُكَ (٢١)، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: جِئْتُكَ يَا جِئْتُكَ (٢٢)، وَمِنْهُ جِئْتُكَ يَا جِئْتُكَ (٢٣) وَمِنْهُ جِئْتُكَ يَا جِئْتُكَ (٢٤)، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: جِئْتُكَ يَا جِئْتُكَ (٢٥) وَأَمَّا دَخُولُهَا عَلَى أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ، فَقَدْ انْحَصَرَ ذَلِكَ فِي اسْمِ الْإِشَارَةِ (هَذَا)، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: جِئْتُكَ يَا جِئْتُكَ (٢٦)، وَمِنْهُ جِئْتُكَ يَا جِئْتُكَ (٢٧)، وَمِنْهُ جِئْتُكَ يَا جِئْتُكَ (٢٨)، وَجِئْتُكَ يَا جِئْتُكَ

(١٠) سورة الأعراف، آية ١٨٨، سورة الشعراء، آية ١١٥.

(١١) سورة إبراهيم، آية ١١.

(١٢) سورة فاطر، آية ٢٣.

(١٣) سورة هود، آية ٥٠.

(١٤) سورة إبراهيم، آية ١٠.

(١٥) سورة الروم، آية ٥٨.

(١٦) سورة يس، آية ١٥.

(١٧) سورة يس، آية ٤٧.

(١٨) سورة الملك، آية ٩.

(١٩) سورة الأنعام، آية ١٤٨.

(٢٠) سورة الأنعام، آية ٩٠، سورة ص، آية ٨٧، سورة يوسف، آية ١٠٤، التكويد، آية ٢٧.

(٢١) سورة يس، آية ٦٩.

(٢٢) سورة البقرة، آية ٧٨، سورة الجاثية، آية ٢٤.

(٢٣) سورة الفرقان، آية ٤٤.

(٢٤) سورة النجم، آية ٢٣.

(٢٥) سورة الأنعام، آية ٢٩، سورة المؤمنون، آية ٣٧.

(٢٦) سورة المائدة، آية ١١٠.

الخبر وهو جار ومجرور^(٤٣)؛ لذلك تقدم الخبر وجوباً، وفي الآية الثانية اقتضى السياق حصر المبتدأ؛ لذلك تقدّم الخبر وجوباً. وممّا تجدر الإشارة إليه أنّ المبتدأ الداخلة عليه في جميع هذه السياقات القرآنيّة جاء معرفة؛ فإمّا معرّفاً بأل، أو معرّفاً بالإضافة للكلمات (الحكم، وأولياؤه، وأجري، وأمّهاتهم، والكافرون، وحسابهم) كلّها معارف، ولم ترد مع نكرة إلا ما سبق ذكره من أنها دخلت على مبتدأ نكرة مؤخر وقد سوّغ ذلك تقديم الخبر؛ بمعنى أنها لم تباشر نكرة في أيّ من السياقات. وهذا ما يخالف ما استشهد به على إعمالها في النكرة، وهو قولهم: "وإن أخذ خيراً من أحدٍ إلا بالعافية"، ولم نجد غيره على ذلك. ممّا يُضعف القول بإعمالها في النكرة.

٣- دخولها على المبتدأ المجرور بمن الزائدة.

يظهر هذا في قوله تعالى: ج ج ج ج ج ج ج ج ج ج^(٤٤)، وقوله تعالى: ج ج ج ج ج ج ج ج ج ج^(٤٥)، وقوله تعالى: ج ج ج ج ج ج ج ج ج ج^(٤٦)، وقوله تعالى: ج ج ج ج ج ج ج ج ج ج^(٤٧)، ومنه ج و و و و و و و و و و^(٤٨).

نستقرئ من كل ذلك أنّ (إن) النافية قد تدخل على الجملة الاسميّة المبدوءة بنكرة، فتجعل هذه النكرة عامّة؛ لأنّ تقدّم حرف النفي على النكرة يجعلها عامّة، وعموم النكرة عند التحقيق هو المسوّغ للابتداء بها؛ إذ الممنوع إنما هو الحكم على فرد مبهم غير معين، فأما الحكم على جميع الأفراد فلا مانع منه^(٤٩). لهذا اقتضى دخول (إن) النافية على النكرة في هذه السياقات أن يجعلها عامّة، ولا يتحقّق هذا العموم إلا بحرف الجر

(٤٣) شرح ابن عقيل، ج ١، ص ٢٤٠.

(٤٤) سورة الحجر، آية ٢١.

(٤٥) سورة الإسراء، آية ٤٤.

(٤٦) سورة مريم، آية ٧١.

(٤٧) سورة فاطر، آية ٢٤.

(٤٨) سورة يونس، آية ٦٨.

(٤٩) شرح ابن عقيل، ج ١، ص ٢١٧.

وأدري) وأُنْتَبِهَ إِلَى أَنَّ بَعْضَ هَذِهِ الْأَفْعَالِ قَدْ تَكَرَّرَ فِي آيَاتٍ أُخْرَى بِصِيغٍ مُتَعَدِّدَةٍ وَاكْتَفَيْنَا بِالِإِشَارَةِ إِلَى وَاحِدَةٍ مِنْ هَذِهِ الصِّيغِ. وَمِمَّا يَجْدُرُ ذِكْرُهُ فِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ أَنَّ جَمِيعَهَا أَفْعَالٌ مُتَعَدِّيَّةٌ؛ تَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، سِوَاءً أَكَانَتْ مَاضِيَّةً أَمْ مُضَارَعَةً، الْأَمْرَ الَّذِي يَدْعُو إِلَى الْقَوْلِ إِنَّ النَّفْيَ بِـ (إِنْ) – عَلَى الْأَغْلَبِ – يَنْحَصِرُ فِي الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّيِّ دُونَ اللَّازِمِ، وَعَلَيْهِ فَلَا نَقُولُ: إِنَّ نَامَ الطِّفْلَ، وَإِنَّ جَلَسَ الرَّجُلَ، وَإِنَّ جَاءَ زَيْدٌ، وَلَا نَقُولُ إِنَّ يَنَامُ الطِّفْلَ، وَإِنَّ يَجْلِسُ الرَّجُلَ، وَإِنَّ يَجِيءُ زَيْدٌ، وَإِنَّمَا نَقُولُ: إِنَّ حَفِظَ زَيْدٌ إِلَّا دَرَسَهُ، وَإِنَّ يَدْعُو عَمْرُو إِلَّا أَخَاهُ، إِذْ يُنْفِي الْفِعْلَ اللَّازِمَ بِـ (مَا) مِثْلَمَا يُنْفِي الْمُتَعَدِّيَّ بِهَا، فَنَقُولُ: مَا جَاءَ زَيْدٌ، وَمَا جَلَسَ الرَّجُلَ، وَمَا نَامَ الطِّفْلَ، فَهِيَ تَنْفِي وَقُوعِ الْفِعْلِ مِنْ فَاعِلِهِ؛ أَي تَنْفِي حَدُوثِ الْفِعْلِ، مِثْلَمَا تَنْفِي وَقُوعِ الْفِعْلِ عَلَى مَفْعُولِهِ، فَنَقُولُ: مَا ضَرَبَ زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا، وَمَا دَعَا الرَّجُلَ إِلَّا صَدِيقَهُ. قَالَ تَعَالَى: ج □ □ □ □ □ ج^(٧٦)، وَجِئُوا نُوؤُوا نُوؤُوا نُوؤُوا^(٧٧). أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَنَا: مَا خَرَجَ زَيْدٌ أَبْلَغُ وَأَصُوبٌ مِنْ قَوْلِنَا: إِنَّ خَرَجَ زَيْدٌ، فَالْنَفْيُ مَعَ (مَا) أُبَيِّنُ مِنْهُ مَعَ (إِنْ)، وَقَدْ يَلْتَبَسُ مَعَهَا بِالشَّرْطِ، فَقَدْ يُوْهِمُ السَّمْعُ أَنَّ فِي الْجُمْلَةِ شَرْطًا.

وَيُخَلِّصُ الْقَوْلَ إِلَى أَنَّ (مَا) يُنْفِي بِهَا الْفِعْلَ اللَّازِمَ وَالْمُتَعَدِّيَّ، أَمَّا (إِنْ) فَتَخْتَصُّ بِنَفْيِ الْمُتَعَدِّيِّ؛ بِمَعْنَى أَنَّهَا لَا تَصْلِحُ لِنَفْيِ إِسْنَادِ الْفِعْلِ إِلَى فَاعِلِهِ، وَإِنَّمَا لِنَفْيِ وَقُوعِ الْفِعْلِ عَلَى أَيِّ شَيْءٍ آخَرَ غَيْرِ مَفْعُولِهِ؛ بِمَعْنَى أَنَّهَا تَكُونُ لِحَصْرِ الْفِعْلِ بِمَفْعُولِهِ. فَعِنْدَ قَوْلِنَا: (إِنَّ يُكْرَمُ زَيْدٌ إِلَّا أَخَاهُ) فَإِنَّمَا لَمْ نَنْفِ حَدُوثَ فِعْلِ الْكُرْمِ مِنْ فَاعِلِهِ (زَيْدٌ)، وَلَمْ نَنْفِ – أَيْضًا – وَقُوعَ فِعْلِ الْكُرْمِ مِنْ زَيْدٍ عَلَى أَخِيهِ، وَإِنَّمَا نَكُونُ قَدْ نَفَيْنَا وَقُوعَ فِعْلِ الْكُرْمِ مِنْ زَيْدٍ عَلَى أَيِّ مِنَ النَّاسِ، وَحَصَرَهُ بِالْوُقُوعِ عَلَى أَخِيهِ.

وَبِهَذَا يُمْكِنُنَا أَنْ نَرُدَّ مَا جَاءَ بِهِ بَعْضُ الدَّارِسِينَ مِنْ أَمْثَلَةِ مَصْنُوعَةٍ مِثَّلُوا بِهَا لِدُخُولِ (إِنْ) عَلَى الْفِعْلِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَنَبَّهُوا إِلَى مَسْأَلَةِ لَزُومِ الْفِعْلِ وَتَعَدِّيِّهِ. فَمِمَّا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ (مَا) وَ(إِنْ) تَنْفِيَانِ الْمَاضِي نَحْوُ: (مَا جَبَّتْ،

(٧٦) سُورَةُ الْأَنْعَامِ، آيَةُ ٢٦.

(٧٧) سُورَةُ الْقَصَصِ، آيَةُ ١٩.

فتُهمل غالباً، وتلزم اللّام إنْ خيف لبس بالنّافية وهي الابتدائية، ولا تعمل هذه المخفّفة في ضمير ولا يليها -غالباً- فعل إلاّ متصرف ناسخ ماضٍ أو مضارع^(٩٦).

وقد فرّق ابن مالك بين المخفّفة والنّافية، ويلزم هذا التفريق عند إهمال المخفّفة؛ فتلزمها اللّام الفارقة، أمّا إذا أُعملت فلا نلزمها حينئذٍ اللّام؛ لأنها لا تلتبس - والحالة هذه - بالنّافية؛ لأنّ النّافية لا تنصب الاسم وترفع الخبر، وإنما يحدث اللّبس إذا أُهملت ولم يظهر المقصود بها، وقد يُستغى عن اللّام، كقوله:
ونحن أباة الضّيم من آل مالك وإنّ مالكٌ كانت كرامَ المعادن^(٩٧)

والتقدير: وإنّ مالكٌ لكانت، فحذفت اللّام؛ لأنّها لا تلتبس بالنّافية؛ لأنّ المعنى على الإثبات فجاء قوله^(٩٨):

وخففتُ إنّ فقلّ العمل وتلزم اللّام إذا ما تهمل
وربما استغني عنها إنّ بدأ ما ناطق أرادته معتمدا
حيث أغنت عن اللّام في البيت قرينة معنويّة. فالبيت لا شك أنّه
فخر، وأنّه يثني على عشيرته، فلو أنّ (إنّ) هذه كانت نافية، لكان في
البيت تناقض؛ لأنّه يصير: أنا ابن أباة الضّيم من آل مالك، وما مالك
كانت كرامَ المعادن؛ فيصير للنفي، ولما كان الشّطر الأوّل من البيت
فخراً دلّ على أنّ (إنّ) في الشّطر الأخير مخفّفة من النّفيّة، وأنّ التقدير:
وإنّ مالكاٌ كانت كرامَ المعادن^(٩٩).

(٩٥) كتاب سيبويه، ج ٢، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تح: عبدالسلام محمد هارون، الطبعة: الثالثة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١٣٩.

(٩٦) همع الهوامع، شرح جمع الجوامع في علم العربية، السيوطي، صححه: محمد بدر الدين النعساني، الجزء: الأوّل، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ج ١، ص ١٤١.

(٩٧) البيت للطرماح الحكم بن حكيم وكنيته أبو نضر (ينظر في توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج ١، ص ٥٣٧)

(٩٨) شرح ابن عقيل، ج ١، ص ٣٧٧ - ٣٨٠.

(٩٩) شرح ألفية ابن مالك، الزامل، ج ١، ص ٤٧٨، ٤٧٩.

(١١٤). وَمِمَّا يَرْجَحُ رَدَّهُ لِقَوْلِهِمْ وَرُودَهَا غَيْرَ مَقْتَرَنَةً بِالْأَلْفِ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ مِنَ التَّنْزِيلِ الْحَكِيمِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: جِئْنَاكَ بَوَدِّعًا مَكِينًا (١١٥) وَقَوْلِهِ تَعَالَى: جِئْنَاكَ بِبَيِّنَاتٍ لِنُظْهِرَ لَكَ نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكَ (١١٦) وَجِئْنَاكَ بِكَلِمَاتٍ لِيُحْكِمَ لَكَ الْقَضَاءَ (١١٧)، وَمِنْهُ جِئْنَاكَ بِذُرِّيَّتٍ لَكَ (١١٨)، وَجِئْنَاكَ بِبَيِّنَاتٍ لِنُظْهِرَ لَكَ نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكَ (١١٩)، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: جِئْنَاكَ بِذُرِّيَّتٍ لَكَ (١٢٠). وَمِمَّا يُلَاحِظُ عَلَى جَمِيعِ هَذِهِ السِّيَاقَاتِ أَنَّهُ لَا يُرَادُ فِيهَا قَصْرُ الْخَبَرِ عَلَى الْمَبْتَدَأِ؛ لِذَلِكَ جَاءَتْ غَيْرَ مَقْتَرَنَةً بِالْأَلْفِ، وَهَذَا يُؤَكِّدُ مَا ذَكَرْتَهُ مِنْ أَنَّهَا وَاجِبَةٌ الذِّكْرُ كَوْنُهَا فِي سِيَاقِ قَصْرِ الْخَبَرِ عَلَى الْمَبْتَدَأِ، وَلَا تَجِبُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ.

كَمَا أَنَّ الْبَصْرِيِّينَ أَكْدُوا أَنَّ (إِنْ) الَّتِي تَأْتِي بِمَعْنَى (مَا) لَا تَجِيءُ مَعَهَا اللَّامَ (١٢١). أَمَّا (إِنْ) الْمَخْفَفَةُ مِنْ (إِنَّ) الْمَشْدَدَّةَ، فَفِي أَصْلِهَا مَخْتَصَّةٌ بِالْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ، وَلَكِنْ بِتَخْفِيفِهَا خَرَجَتْ عَنْ اخْتِصَاصِهَا، فَدَخَلَتْ عَلَى الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ، وَيَكُونُ فِعْلُهَا نَاسِخًا. فَيَكْثُرُ كَوْنُهُ مُضَارِعًا، نَحْوُ جِئْنَاكَ بِذُرِّيَّتٍ لَكَ (١٢٢)، وَجِئْنَاكَ بِبَيِّنَاتٍ لِنُظْهِرَ لَكَ نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكَ (١٢٣)، وَأَكْثَرُ مِنْهُ كَوْنُهُ مَاضِيًا نَاسِخًا؛ نَحْوُ جِئْنَاكَ بِذُرِّيَّتٍ لَكَ (١٢٤)، وَجِئْنَاكَ بِبَيِّنَاتٍ لِنُظْهِرَ لَكَ نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكَ (١٢٥)، وَجِئْنَاكَ بِكَلِمَاتٍ لِيُحْكِمَ لَكَ الْقَضَاءَ (١٢٦)، وَنَدْرُ كَوْنُهُ مَاضِيًا غَيْرَ نَاسِخٍ؛ كَقَوْلِهِ (١٢٧)

(١١٤) مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ص ٣٤.

(١١٥) سورة إبراهيم، آية ٤٦.

(١١٦) سورة الفرقان، آية ٤٤.

(١١٧) سورة فاطر، آية ٤٦.

(١١٨) سورة يس، آية ٣٢.

(١١٩) سورة الزخرف، آية ٣٥.

(١٢٠) سورة الطارق، آية ٤.

(١٢١) الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ص ٥٠٩.

(١٢٢) سورة القلم، آية ٥١.

(١٢٣) سورة الشعراء، آية ١٨٦.

(١٢٤) سورة البقرة، آية ١٤٣.

(١٢٥) سورة الصافات، آية ٥٦.

(١٢٦) سورة الأعراف، آية ١٠٢.

(١٢٧) ضياء السالك على أوضاع المسالك، ج ١، ص ٣٢٩.

اختلف النحويون في مسألة إعمال (إن) النافية وإهمالها، فكلُّ ذهب برأيه محتجاً بما ورد من الشواهد في كلام العرب على إعمالها وإهمالها. فذهب أكثر البصريين، والفرّاء من الكوفيين إلى أنّها لا تعمل شيئاً^(١٤١). فهي من الحروف التي لا تختصُّ فكان القياس أن لا تعمل، لذلك منع إعمالها الفرّاء وأكثر البصريّة والمغاربة^(١٤٢). وجاء عند ابن يعيش أن "إن المكسورة الخفيفة قد تكون نافية ومجرها مجرى (ما) في نفي الحال وتدخل على الجملتين الفعلية والاسميّة نحو قولك: إن زيداً لقائم، قال الله تعالى: *چدكؤوؤ وچد(١٤٣)*، وتقول في الفعل إن قام زيد؛ أي ما قام زيد، قال الله تعالى: *چذذت ت تچد(١٤٤)*، وتقول: إن يقوم زيد، قال الله تعالى: *چگ گگگچ(١٤٥)*، وقال تعالى: *چت ذذتچ(١٤٦)*، وكان سيبويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر؛ لأنّها حرف نفي دخل على الابتداء والخبر، والفعل والفاعل، كما تدخل همزة الاستفهام فلا تغييره"^(١٤٧). وأكّد ابن هشام ذلك، فقال: وإذا دخلت على الجملة الاسميّة لم تعمل^(١٤٨). وممّا يخرج على الإهمال الذي هو لغة الأكثرين قول بعضهم: (إنّ قائم)، وأصله: إنّ أنا قائم، فحذفت همزة أنا اعتباراً، وأدغمت نون (إنّ) في نونها، وحذفت ألفها في الوصل^(١٤٩)، وسمِع الكسائي أعرابياً يقول (إنّا قائماً) على الإعمال فأنكرها عليه وظنّ أنها المشدّدة وقعت على قائم، قال فاستثنته، فاذا هو يريد إن أنا قائماً، فنترك الهمزة وأدغم على حدّ چچ چچ چ(١٥٠)(١٥١). وإعمالها نادر، وهو لغة أهل العالية^(١٥٢). أمّا الذين قالوا

(١٤١) شرح ابن عقيل، ج ١، ص ٣١٧.

(١٤٢) مع الهوامع، شرح جمع الجوامع في علم العربية، ج ١، ص ١٢٤.

(١٤٣) سورة الملك، آية ٢٠.

(١٤٤) سورة يس، آية ٢٩.

(١٤٥) سورة يونس، آية ٦٦.

(١٤٦) سورة الكهف، آية ٥.

(١٤٧) شرح المفصل، ج ٨، ص ١١٢، ١١٣.

(١٤٨) مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ص ٣٥.

(١٤٩) مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ص ٣٥، ٣٦.

(١٥٠) سورة الكهف، آية ٣٨.

بإعمالها، وهم الكوفيون، خلا الفراء، ومن البصريين أبو العباس المبرد، وأبو بكر بن السراج، وأبو علي الفارسي، وأبو الفتح بن جني، واختاره ابن مالك، وبرغم أن في كلام سيبويه - رحمه الله تعالى - إشارة إلى ذلك فيرون أنها تعمل عمل (ليس) (١٥٣). ونقل السهيلي أن سيبويه يجيز إعمالها، والمبرد لا يجيزه، ونقل النحاس عنهما عكس ما نقله السهيلي (١٥٤). وأجاز الكسائي إعمالها عمل (ليس)، وقرأ سعيد بن جبير (١٥٥) *چؤؤو وؤؤي يچ* (١٥٦) وسمع من أهل العالية "إن أحدٌ خيراً من أحدٍ إلا بالعافية" و"إن ذلك نافعك ولا ضارك" (١٥٧). وجاء في شرح الكافية "أن لـ (إن) التَّافِيَةِ اسماً مرفوعاً وخبراً منصوباً إلحاقاً بـ (ما)، وقد أوماً إليه سيبويه من دون تصريح بقوله في "باب عدة ما يكون عليه الكلم" وتكون (إن) كـ (ما) في معنى ليس، فلو أراد النَّفْيَ دون العمل لقال: وتكون (إن) كـ (ما) في النَّفْيِ؛ لأنَّ النَّفْيَ من معاني الحروف فـ (ما) به أولى من (ليس)؛ لأنَّ ليس فعل، وهي حرف" (١٥٨). وهناك من رأى ما أنشده الكسائي من قول الشاعر - وقد سبقت الإشارة إليه :-

إن هو مستولياً على أحد
إلا على أضعف المجانين

-
- (١٥١) مع الهوامع، شرح جمع الجوامع في علم العربية، ج ١، ص ١٢٤، ١٢٥.
- (١٥٢) ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ج ١، ص ٢٦٦.
- (١٥٣) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج ١، ص ٣١٧.
- (١٥٤) شرح شذور الذهب، الحاشية، ص ١٩٩.
- (١٥٥) ينبغي في هذه القراءة أن تكون (إن) هذه بمنزلة (ما)، فكأنه قال: ما الذين تدعون من دون الله عبداً أمثالكم، فأعمل (إن) إعمال (ما)، وفيه ضعف؛ لأن إن هذه لم تختص بنفي الحاضر اختصاص (ما) به فتجري مجرى ليس في العمل. (انظر المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ج ١، ١٩٩٩، ص ٢٧٠).
- (١٥٦) سورة الأعراف، آية ١٩٣.
- (١٥٧) مغني اللبيب عن كتب الأعريب، ص ٣٥، ٣٦.
- (١٥٨) شرح الكافية الشافية، جمال الدين الطائي، تح: عبد المنعم أحمد هريري، الطبعة: الأولى، دار المأمون للتراث، ١٩٨٢، ج ١، ص ٤٤٦.

أن ذلك يقوي إعمال (إن) إذا نُفيَ بها^(١٥٩).
نتبين ممّا سبق أن جمهوراً من النُّحاة ذهبوا إلى إهمال إن النّافية، فتدخل على المبتدأ والخبر ويبقى كلُّ منهما مرفوعاً، فلم تعمل فيهما؛ أي أنها مهملة، وممّا يؤخذ على ذلك أن معظم هذه الآراء لم يُذكر لها من الاستشهاد على إهمالها، لا من كلام العرب، ولا من كتاب الله الحكيم، على الرغم من كثرة ما ورد في كتاب الله تعالى من آيات أهملت فيها (إن) النّافية، فجاء المبتدأ وخبره مرفوعين فمن ذلك قوله تعالى: جَدَّتْ ثُتُّتْ فَجَدَّ^(١٦٠)، و جَدَّ ثُوْتُتْ فَجَدَّ^(١٦٢)، و جَدَّ ثُوْتُتْ فَجَدَّ^(١٦٣)، و جَدَّ ثُوْتُتْ فَجَدَّ^(١٦٤)، و جَدَّ ثُوْتُتْ فَجَدَّ^(١٦٥)، و جَدَّ ثُوْتُتْ فَجَدَّ^(١٦٦)، و جَدَّ ثُوْتُتْ فَجَدَّ^(١٦٧)، و جَدَّ ثُوْتُتْ فَجَدَّ^(١٦٨)، و جَدَّ ثُوْتُتْ فَجَدَّ^(١٦٩)، و جَدَّ ثُوْتُتْ فَجَدَّ^(١٧٠)، و جَدَّ ثُوْتُتْ فَجَدَّ^(١٧١)، و جَدَّ ثُوْتُتْ فَجَدَّ^(١٧٢)، و جَدَّ ثُوْتُتْ فَجَدَّ^(١٧٣)، و جَدَّ ثُوْتُتْ فَجَدَّ^(١٧٤)، ومنه قوله تعالى: جَدَّ ثُوْتُتْ فَجَدَّ^(١٧٥)، و جَدَّ ثُوْتُتْ فَجَدَّ^(١٧٦).

(١٥٩) شرح الكافية الشافية، ج ١، ص ٤٤٧.

(١٦٠) سورة الأنعام، آية ٢٩.

(١٦١) سورة الأعراف، آية ١٥٥.

(١٦٢) سورة الأعراف، آية ١٨٨.

(١٦٣) سورة هود، آية ٥٠.

(١٦٤) سورة يوسف، آية ١٠٤، التكوير، آية ٢٧.

(١٦٥) سورة إبراهيم، آية ١٠.

(١٦٦) سورة إبراهيم، آية ١١.

(١٦٧) سورة المؤمنون، آية ٢٥.

(١٦٨) سورة المؤمنون، آية ٣٨.

(١٦٩) سورة الروم، آية ٥٨.

(١٧٠) سورة سبأ، آية ٤٦.

(١٧١) سورة فاطر، آية ٢٣.

(١٧٢) سورة يس، آية ٦٩.

(١٧٣) سورة الزخرف، آية ٥٩.

(١٧٤) سورة النجم، آية ٤.

اختصاصها؛ نحو: جِي د ت د ت د ت (١٨٦) (١٨٧)، عندئذٍ تصلح للدخول على الجملة الفعلية بعد أن كانت مختصة بالاسمية (١٨٨).

وذهب الكوفيون إلى أنها لا تعمل النصب في الاسم، واحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنها لا تعمل؛ لأنَّ (إنَّ) المشددة إنما عملت؛ لأنها أشبهت الفعل الماضي في اللفظ؛ لأنها على ثلاثة أحرف، كما أنه على ثلاثة أحرف؛ ولأنَّها مبنية على الفتح، كما أنه مبني على الفتح، فاذا حُففت فقد زال شبهها به، فوجب أن يبطل عملها (١٨٩). ومنهم من تمسك بأن قال: إنما قلنا ذلك؛ لأنَّ (إنَّ) المشددة من عوامل الأسماء، و(إنَّ) المخففة من عوامل الأفعال فينبغي ألا تعمل المخففة في الأسماء كما لا تعمل المشددة في الأفعال؛ لأنَّ عوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال (١٩٠). فالمشددة إذا حُففت يقلُّ إعمالها، فقولك - مثلاً - (إنَّ زيدٌ لقائمٌ) أفصح من قولك: (إنَّ زيداً قائمٌ) يعني إهمالها أجود، وأوجبه بعضهم؛ أي: أوجبوا أنَّ (إنَّ) إذا حُففت يجب إهمالها، ووجه الإهمال: أنها إذا حُففت زال اختصاصها بالأسماء، فأهملت؛ كما تُهمل إذا اتصلت بها (ما) الزائدة؛ لأنها تُزيل اختصاصها بالأسماء (١٩١). فتلزمها اللام في ثاني الجزأين بعدها فرقاً بينها وبين إنَّ النافية لالتباسها بها حينئذٍ، نحو (إنَّ زيدٌ لقائمٌ) ومن ثمَّ لا تلزم مع الإعمال لعدم الإلباس ولا تدخل في موضع لا يصلح للتفي كقوله:

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك وإنَّ مالكٌ كانت كرام المعادن
فالبيت للمدح، ولو كانت إنَّ نافية لكان هجاءً (١٩٢).

(١٨٦) سورة يس، آية ٣٢.

(١٨٧) ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ج ١، ص ٣٢٦، ٣٢٧.

(١٨٨) النحو الوافي، ص ٦٧٣.

(١٨٩) الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ص ١٦٤.

(١٩٠) المرجع السابق نفسه، ص ١٦٤.

(١٩١) شرح ألفية ابن مالك، الزامل، ج ١، ص ٤٧٧.

(١٩٢) همع الهوامع، شرح جمع الجوامع في علم العربية، ج ١، ص ١٤١.

وأما من قال بخلاف ذلك فقد أجاز إعمالها استصحاباً للأصل (١٩٣)، ومن إعمالها مخففة قراءة بعض السبعة: ج ج ج ج ج (١٩٤) بتخفيف (إن) و(لماً) واستندل البصريون بهذه الآية الكريمة على صحة إعمالها في قراءة من قرأ بالتخفيف، وهي قراءة نافع وابن كثير، وروى أبو بكر عن عاصم بتخفيف (إن) وتشديد (لماً)، قالوا: ولا يجوز أن يقال بأن "كلا" منصوب بـ (ليوفينهم)، فلا يجوز ذلك؛ لأن لام القسم تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: "زيداً لأكرم، وعمراً لأضربن" فتصب زيداً بـ (لأكرم) وعمراً بـ (لأضربن)، فكذلك ها هنا: لا يجوز أن يكون " كلا " منصوباً بـ (ليوفينهم) (١٩٥). وحكى الإعمال سيبويه والأخفش - رحمهما الله -، فلا نلزمها حينئذ اللام؛ لئلا تلتبس بالتأفية إذا أهملت، ولم يظهر المقصود بها فقد يستغنى عن اللام (١٩٦). وعملها على قلة، وحالها إذا أُعملت كحالها وهي مشددة إلا أنها لا تعمل في الضمير إلا في ضرورة بخلاف المشددة، فتقول: إنك قائم بالتشديد، ولا يجوز إنك قائم بالتخفيف، وأما في دخول اللام وغير ذلك من الأحكام فهي كالمشددة سواء (١٩٧).

وهذا التخفيف لا يقتصر على (إن) فحسب، بل يجوز في إن، وأن، ولكن، وكان، أن تخفف؛ استئثقالاً للتضعيف فيما كثر استعماله، وتخفيفها بحذف نونها المحركة؛ لأنها آخر، ثم إن كان الحرف المخفف (إن) المكسورة جاز الإهمال والإعمال، والأكثر الإهمال، نحو ج پ پ ن ن ذ ذ ج (١٩٨)، فيمن خفف ميم (لماً)، وأما من شددها فإن نافية، ولماً بمعنى إلا (١٩٩).

(١٩٣) ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ج ١، ص ٣٢٦، ٣٢٧.

(١٩٤) سورة هود، آية ١١١.

(١٩٥) شرح شنور الذهب، ص ٢٨١، ٢٨٢.

(١٩٦) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج ١، ص ٣٧٨، ٣٧٩.

(١٩٧) مع الهوامع، شرح جمع الجوامع في علم العربية، ج ١، ص ١٤١.

(١٩٨) سورة الطارق، آية ٤.

(١٩٩) شرح شنور الذهب، ص ٢٨١، ٢٨٢.

باستعراض هذه الآراء للثحاة يظهر لنا أن وجه إهمال (إن) المخففة من الثقيلة أو إعمالها يكاد ينحصر في مسألة اختصاصها بنوع الجملة الداخلة عليها، فخرجها من سياق الجملة الاسمية إلى سياق الجملة الفعلية يفقدها تسلطها على الاسم؛ كما تُفقد (ما) الزائدة تسلط (إن) المشددة على الاسم فلا تعمل فيه. وهي بهذا يمكن القول إنها تُشابه (إن) النافية في دخولها على الجملتين الاسمية والفعلية، كما سبق في غير هذا الموضوع من البحث، ولم تعمل في الجملة الاسمية كما مر ذكره.

ولكن لم يستدل هؤلاء الثحاة على هذا الإهمال بشواهد كافية تثبت هذا الحكم، سوى ما استدلوا به من نحو قوله تعالى: *چ پ پ ن ت ذ ذ چ* (٢٠٠) على قراءة من خفف (لماً)، وهو استدلال انحصر في هذه القراءة، أما على قراءة تشديد (لماً) فإن نافية وليست مخففة من إن المشددة، و (لماً) بمعنى (إلاً) (٢٠١). فتكون من باب قوله تعالى: *چ ك ك و و و چ* (٢٠٢)، عندئذ لا يصلح الاستشهاد بهذه الآية الكريمة على إهمال (إن) المخففة. لذلك من رأى فيها استصحاباً للأصل أبقاها على عملها قبل التخفيف، واستدل البصريون على ذلك بقوله تعالى: *چ چ چ چ چ* (٢٠٣)، ف (كلاً) لا يجوز أن يقال إنها منصوبة بالفعل (ليوقينهم)، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: (زيداً لأكرم من وعمراً لأضربن) فتتصب زيداً ب (لأكرم من) وعمراً ب (لأضربن) فكذلك ها هنا لا يجوز أن يكون منصوباً ب (ليوقينهم) (٢٠٤)، وقد سبقت الإشارة إلى هذا الكلام.

أما في ضوء ما ورد في التنزيل الحكيم من سياقات وردت فيها إن المخففة من الثقيلة والمهمله، فإتينا لا نستطيع أن نقول بإعمالها أو إهمالها، سواء أخذنا بقول من رأى أن (إن) بمعنى (ما) واللام بمعنى (إلاً)، أو أخذنا بقول من رأى أنها خُففت من الثقيلة، فدخلت على الجملة الفعلية، فلزمتها لام

(٢٠٠) سورة الطارق، آية ٤.

(٢٠١) شرح شنور الذهب، ص ٢٨١، ٢٨٢.

(٢٠٢) سورة الملك، آية ٢٠.

(٢٠٣) سورة هود، آية ١١١.

(٢٠٤) الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ص ١٦٥.

الابتداء الفارقة؛ وذلك لعدم ظهور ذلك في سياقات الآيات الكريمة، فقد دخلت (إن) كما وضحنا في موضع سابق من هذا البحث على جملة فعلية فعلها ناسخ والخبر في تلك الجملة يكون خبراً للفعل الناسخ. نحو ما جاء في قوله تعالى: (وإن كانت لكبيرة)، فكبيرة خبر منصوب للفعل الناسخ (كان)، وفي قوله (وإن كنتم من قبله لمن الضالين)، فالخبر في الجملة هو شبه الجملة (من الضالين)، وهو خبر للفعل الناسخ (كان) في (كنتم)، وفي قوله تعالى (وإن كنا عن دراستهم لغافلين)، فالخبر في الجملة (غافلين)، وهو خبر منصوب للفعل الناسخ (كان) في (كنا)، وكذلك يُقال في جميع الآيات، إذ لا يظهر إعمالها في ذلك.

الفصل الثالث: دلالة إن النَّافِيَةُ

الكلام في دلالة إن النَّافِيَةُ في مستويين؛ المستوى النَّحْوِي، والمستوى الدَّلَالِي وكلاهما لا ينفصل عن الآخر. ففي المستوى النَّحْوِي، فإنَّها بمعنى (ما)، كما جاءت عند سيبويه، قال الله عز وجل *چ كذؤ وؤ وؤچ* (٢٠٥)؛ أي ما الكافرون إلا في غرور، وتصرف الكلام إلى الابتداء، كما صرفتها (ما) إلى الابتداء في قولك: إنما، وذلك قولك: ما إن زيد لذهاب، وقال فروة بن مسيك (٢٠٦) وما إن طبناً جبناً ولكن منايانا ودولةً آخرينا (٢٠٧) وهي لنفي معنى الخبر في الزمن الحالي عند الإطلاق (٢٠٨)، ويكون هذا النفي على حسب الإيجاب؛ لأنه إكذاب له فينبغي أن يكون على وفق لفظه لا فرق بينهما إلا أن أحدهما نفي والآخر إيجاب (٢٠٩)، وتكون للمجازاة، وتكون أن يُبتدأ ما بعدها في معنى اليمين، وفي اليمين، قال الله عز وجل: *چ*

(٢٠٥) سورة الملك، آية ٢٠.

(٢٠٦) كتاب سيبويه، ج٣، ص ١٥٢، ١٥٣.

(٢٠٧) البيت لفروة بن مسيك المرادي (ينظر في خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج٤، ص ١١٥).

(٢٠٨) النحو الوافي، ص ٦٠٤.

(٢٠٩) شرح المفصل، ج٨، ص ١٠٧.

يُنْتِزَعُ ذُنُوبُ (٢١٠)، وَجِدِيدَةٌ ذُنُوبٌ (٢١١) (٢١٢). فَهِيَ عِنْدَ النَّحَاةِ لَا تَزِيدُ عَنْ كَوْنِهَا تَقُومُ مَقَامَ (مَا) فِي النَّفْيِ، وَيُفْهَمُ مِنْ كَلَامِهِمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ أَنَّهَا لَا تَخْتَلِفُ عَنْهَا فِي النَّفْيِ. وَعَلَى حَدِّ هَذَا الْكَلَامِ، فَإِنَّ السِّيَاقَ الَّذِي يَتَحَصَّلُ فِيهِ النَّفْيُ بِـ (إِنْ) يَصْلُحُ أَنْ تَقُومَ فِيهِ (مَا) مَقَامَهَا، كَمَا قَامَتْ (إِنْ) مَقَامَ (مَا)، فَلَا اخْتِلَافَ بَيْنَهُمَا. وَأَمَّا فِي الْمَسْتَوَى الدَّلَالِيِّ، فَإِذَا أَنْعَمْنَا النَّظَرَ فِيمَا ذَكَرَهُ شَيْخُ الْبَلَاغِينَ الْجِرْحَانِيُّ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي بَابِ التَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ، فَفِي مَسَائِلَ فِي النَّفْيِ يَقُولُ: "إِذَا قُلْتَ (مَا فَعَلْتُ) كُنْتَ نَفَيْتَ عَنْكَ فِعْلاً يَثْبُتُ أَنَّ مَفْعُولَ؛ تَفْسِيرَ ذَلِكَ: أَتَى إِذَا قُلْتَ: (مَا قُلْتُ هَذَا)، كُنْتَ نَفَيْتَ أَنْ تَكُونَ قَدْ قُلْتَ ذَلِكَ، وَكُنْتَ تُؤْظِرُ فِي شَيْءٍ لَمْ يَثْبُتْ أَنَّهُ مَقُولٌ، وَإِذَا مَا قُلْتَ: (مَا أَنَا قُلْتُ هَذَا) كُنْتَ نَفَيْتَ أَنْ تَكُونَ الْقَائِلَ لَهُ، وَكَانَتْ الْمَنَاطِرَةُ فِي شَيْءٍ ثَبَتَ أَنَّهُ مَقُولٌ وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ: (مَا ضَرَبْتُ زَيْدًا) كُنْتَ نَفَيْتَ عَنْكَ ضَرْبَهُ، وَلَمْ يَجِبْ أَنْ يَكُونَ قَدْ ضُرِبَ؛ بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ضَرْبَهُ غَيْرِكَ، وَأَنْ لَا يَكُونَ قَدْ ضُرِبَ أَصْلًا، وَإِذَا قُلْتَ: (مَا أَنَا ضَرَبْتُ زَيْدًا) لَمْ تَقْلَهُ إِلَّا وَزَيْدٌ مَضْرُوبٌ، وَكَانَ الْقَصْدُ أَنْ تَنْفِي أَنْ تَكُونَ أَنْتَ الضَّارِبُ، وَمَنْ أَجَلَ ذَلِكَ صَلَّحَ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ أَنْ يَكُونَ الْمَنْفِيُّ عَامًّا كَقَوْلِكَ: (مَا قُلْتُ شِعْرًا قَطُّ)، وَ(مَا أَكَلْتُ الْيَوْمَ شَيْئًا)، وَ(مَا رَأَيْتُ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ)" (٢١٣).

وَفِي ذَلِكَ -أَيْضًا- يَقُولُ: "أَعْلَمُ أَتَى إِذَا قُلْتَ: (مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ) أَحْتَمِلُ أَمْرَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا أَنْ تَرِيدَ اخْتِصَاصَ زَيْدٍ بِالْمَجِيءِ، وَأَنْ تَنْفِيَهُ عَمَّنْ عَدَاهُ، وَأَنْ يَكُونَ تَقْوِيلُهُ؛ لَا لِأَنَّ بِالْمَخَاطَبِ حَاجَةً إِلَى أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ (زَيْدًا) قَدْ جَاءَكَ، وَلَكِنْ لِأَنَّ بِهِ حَاجَةً إِلَى أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ لَمْ يَجِءْ إِلَيْكَ غَيْرَهُ" (٢١٤). الْمَقْصِدُ مِمَّا أوردته مِنْ كَلَامِ الْجِرْحَانِيِّ -رَحِمَهُ اللَّهُ- أَنَّنَا نَلْمَحُ فِي كَلَامِهِ أَنَّ اسْلُوبَ النَّفْيِ مَعَ (مَا) مُنْحَصِرٌ وَمُقْتَصِرٌ عَلَى مَا جَاءَ بَعْدَهَا، فَهُوَ مُوجَّهٌ إِلَى نَفْيِ الْعِلَاقَةِ بَيْنَ

(٢١٠) سورة الطارق، آية ٤.

(٢١١) سورة يس، آية ٣٢.

(٢١٢) كتاب سيبويه، ج ٣، ص ١٥٢.

(٢١٣) دلائل الإعجاز، عبدالقاهر الجرجاني، قرأه: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٤، ص ١٢٤.

(٢١٤) دلائل الإعجاز، ص ٣٣٦.

متصلاً^(٢٢٧). ألا ترى أن في قولهم (إن أردنا) إثبات وتأكيد لكل ما فعلته أيديهم؛ بمعنى أن صيغة النفي هذه، هي نفي لما بعدها، وتأكيد وإثبات لما قبلها.

ومن ذلك قوله تعالى: **جِئْتُمْ بِهِ حَبَشَةٌ أَمْ هَدَاهُم مَّا كَانُوا عَلَىٰ سَبِيلٍ بَاطِلٍ لِّمَن ظَنَنَ أَنَّهُ قَائِمٌ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ** (٢٢٨)، فقولهم إن هذا إلا أساطير الأولين ما هو إلا تأكيد وإثبات واعتراف منهم بأنهم قد سمعوا ما تلى عليهم من القرآن الكريم، فأكروه واتهموه بالأكاذيب والأباطيل. ومن ذلك -أيضاً- قوله تعالى: **جِئْتُمْ بِهِ حَبَشَةٌ أَمْ هَدَاهُم مَّا كَانُوا عَلَىٰ سَبِيلٍ بَاطِلٍ لِّمَن ظَنَنَ أَنَّهُ قَائِمٌ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ** (٢٢٩)، إذ يُطهر النفي بأن ما تضمنه من إثبات وتأكيد من أن جميع الكائنات تسبح لله وتُنزِّهه وتُقَدِّسه الأرض والسماوات، ومن فيهن من المخلوقات، وأن ما من شيء في هذا الوجود إلا ناطق بعظمة الله. ولو تتبعنا جميع سياقات النفي بـ (إن) في التنزيل الحكيم لاستقرنا العلاقة بينها وبين ما قبلها من تأكيد وإثبات من جهة، والعلاقة بينها وبين ما بعدها من نفي من جهة أخرى، الأمر الذي لم نجده في سياقات النفي مع (ما). ممَّا يشجع على القول إن سياقات النفي بـ (إن) لا تصلح أن تقوم مقامها (ما)؛ فهي لا تؤدِّي الدلالة المقصودة، ولا تؤدِّي البيان الكامن في النصِّ القرآني؛ فهذه هي بلاغته التي قد لا تتأتَّى إلا بحرف من دون غيره. والله أعلم.

الخاتمة

ألخص النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث بما يلي:

١- حصر جميع سياقات إن النافية في القرآن الكريم، حيث وصل عددها

-على وجه التقريب لا التحديد- إلى مائة وعشر آيات، وفي حدود علمي ما تركت شيئاً إلا ما كان من باب السهو أو النسيان، ثم تقسيمها وتصنيفها بناءً على أنواع الجمل الداخلة عليها، من حيث كونها اسمية أو فعلية، وتصنيف

(٢٢٧) تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، الرازي، مجلد ٥، ج ١٠، ص ١٦١.

(٢٢٨) سورة الأنفال، آية ٣١.

(٢٢٩) سورة الإسراء، آية ٤٤.

ما وردت فيه في كلّ من هذين التّوعين، بناءً على نوع ما بدأت به الجملة، فظهر أنّها تدخل على الجملتين مطلقاً.

٢- مِنْ النَّحْوِيِّينَ مِنْ اشْتَرَطَ اقْتِرَانُ الْإِنِّ النَّافِيَةِ بِ (إِلَّا)، وَمِنْهُمْ مَنْ رَدَّ ذَلِكَ، وَمَا حُصِرَ مِنْ شَوَاهِدٍ، فَقَدْ أَظْهَرَ أَنَّهُ لَيْسَ شَرْطاً أَنْ تَقْتَرْنَ بِالْإِنِّ.

٣- يَرِدُ فِي الْمَوْفُوفَاتِ النَّحْوِيَّةِ مُصْطَلِحَ (إِنِّ) الْمَكْسُورَةِ الْخَفِيفَةِ، وَ(إِنِّ) الْمَخْفُفَةِ، وَقَدْ يَخْلُطُ كَثِيرٌ مِنَ الدَّارِسِينَ بَيْنَهُمَا، فَأَظْهَرَ الْبَحْثُ أَنَّ (إِنِّ) الْمَكْسُورَةَ الْخَفِيفَةَ، يَقْصَدُ بِهَا (إِنِّ) النَّافِيَةَ، أَمَّا (إِنِّ) الْمَخْفُفَةَ فَيَقْصَدُ بِهَا (إِنِّ) الْمَخْفُفَةَ مِنْ (إِنِّ) الثَّقِيلَةِ، الَّتِي تَلْزِمُهَا لَامُ الْإِبْتِدَاءِ، أَوْ اللَّامُ الْفَارِقَةُ.

٤- (إِنِّ) النَّافِيَةُ هِيَ الَّتِي وَضَعْتَ فِي أَصْلِهَا لِلنَّفْيِ، أَمَّا (إِنِّ) الْمَخْفُفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ فَلَا تَسْتَعْمَلُ لِلنَّفْيِ.

٥- عَلَى الْأَغْلَبِ تُسْتَعْمَلُ (مَا) لِنَفْيِ الْفِعْلِ اللَّازِمِ وَالْمَتَعَدِّيِّ، أَمَّا (إِنِّ) فَتُسْتَعْمَلُ لِنَفْيِ الْفِعْلِ الْمَتَعَدِّيِّ، كَمَا ظَهَرَ فِي شَوَاهِدِ الْبَحْثِ؛ بِمَعْنَى أَنَّهَا تَكُونُ لِحُصْرِ الْفِعْلِ بِمَفْعُولِهِ؛ أَيْ لِنَفْيِ وَقُوعِ الْفِعْلِ عَلَى أَيِّ شَيْءٍ آخَرَ غَيْرِ مَفْعُولِهِ.

٦- بِالْإِعْتِمَادِ عَلَى مَا جُمِعَ مِنْ شَوَاهِدٍ، فَإِنَّهُ يَتَرَجَّحُ إِهْمَالُ (إِنِّ) النَّافِيَةِ؛ لِكَثْرَةِ تِلْكَ الشَّوَاهِدِ، وَلِنُدْرَةِ مَا اسْتُنْشِدَ بِهِ عَلَى الْإِعْمَالِ.

٧- شَوَاهِدُ (إِنِّ) الْمَخْفُفَةِ الْمَهْمَلَةِ، لَا تُظْهِرُ مَسْأَلَةَ إِعْمَالِهَا أَوْ إِهْمَالِهَا؛ لِعَدَمِ ظُهُورِ اسْمِهَا فِي جَمِيعِ الشَّوَاهِدِ، وَلِكُونَ خَبَرِهَا جُمْلَةً، فَلَا تَظْهَرُ عَلَامَةُ الْإِعْرَابِ عَلَيْهَا.

٨- عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ النَّحْوِيِّينَ نَزَّلُوا (إِنِّ) مَنْزِلَةَ (مَا) فِي النَّفْيِ، إِلَّا أَنَّ سِيَاقَاتِهَا فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ تُظْهِرُ غَيْرَ ذَلِكَ؛ إِذْ (إِنِّ) الدَّلَالَةُ الَّتِي تَتَأْتَى مَعَ النَّفْيِ بَإِنِّ، لَا نَجْدُهَا وَلَا نَتَبَيَّنُهَا مَعَ النَّفْيِ بِ (مَا).

المراجع

- [١] الإقليد شرح المفصل، لتاج الدين أحمد بن محمود الجندي، تح: محمود أحمد الدراويش، ط: الأولى، المجلد: الرابع، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ٢٠٠٢ م.
- [٢] ألفية ابن مالك، محمد بن عبدالله بن مالك الطائي، دار التعاون.

- [٣] أمالي ابن الشجري، ابن الشجري. تح: محمود محمد الطناحي، ط: الأولى، ج٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩١م.
- [٤] الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، تح: جودة مبروك، راجعه: رمضان عبدالنواب، ط: الأولى، مكتبة الخانجي القاهرة، ٢٠٠٢ م.
- [٥] التّبصرة والتّنكرة، لأبي محمد الصيمري، تح: فتحي أحمد علي الدين، ط: الأولى، دار الفكر، دمشق ١٩٨٢ م.
- [٦] تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، للإمام محمد الرازي، المجلد: الخامس الجزء: العاشر، دار الفكر.
- [٧] التّوضيح والتّكميل لشرح ابن عقيل، محمد عبد العزيز النجار، مكتبة ابن تيمية بالقاهرة، مكتبة العلم بجدة.
- [٨] توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين المصري المالكي. تح: عبدالرحمن علي سليمان، ط: الأولى، ج١، دار الفكر العربي، ٢٠٠٨م.
- [٩] حاشية محمد علي الصّبّان على شرح علي بن محمد الأشموني لألفية ابن مالك، رتبه مصطفى حسين أحمد، المجلد: الأول، دار الفكر.
- [١٠] حروف المعاني والصفات، للزجاجي، تح: علي توفيق الحمد، ط: الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤ م.
- [١١] خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي. تح: عبدالسلام محمد هارون، ط: الرابعة، ج٤، مطبعة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٧م.
- [١٢] دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، قرأه محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٨٤ م.
- [١٣] سلّم اللسان في الصّرف والنحو والبيان، جرجي شاهين عطية، الطبعة: الرابعة، دار ریحاني للطباعة والنشر، بيروت.
- [١٤] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

- [١٥] شرح ألففة ابن مالك حتى نهاية إعمال المصدر؁ الشفخ على بن محمد الزامل؁ ط: الأولى؁ دار التدمرفة؁ الرفاض؁ ٢٠١١ م.
- [١٦] شرح شذور الذهب فف معرفة كلام العرب؁ محمد محفف الالف بن عبء الحمفء.
- [١٧] شرح قطر النءى وبل الصءى؁ ابن هشام؁ محمد محفف الالف بن عبء الحمفء؁ ط: الحاءفة عشرة؁ المكابة الابرففة الكبرف؁ ١٩٦٣ م.
- [١٨] شرح الكاففة الشاففة؁ جمال الالف أبو عبءالله الطائف الجفانف؁ تح: عبءالمنعم أحمء هررفف؁ ط: الأولى؁ دار المأمون للآراء؁ ١٩٨٢ م.
- [١٩] شرح المفصل؁ لابن فففش؁ الجزء ٨؁ عالم الكاب؁ بفرف.
- [٢٠] شرح المكوفف على ألففة ابن مالك؁ تح: ء. فاطمة الراجحف؁ الجزء: الأولى؁ جامعة الكوف؁ ١٩٩٣ م.
- [٢١] ضفاء السالك إلى أوضء المسالك؁ وهو صفوة الكلام على آوضفح ابن هشام؁ محمد عبءالفرز النجار؁ ط: الأولى؁ مؤسسه الرسالة؁ بفرف؁ لبنان؁ ٢٠٠١ م.
- [٢٢] كتاب سفبوفه؁ لأبف بشر عمرو بن عثمان بن قنبر؁ تح: عبءالسلام محمد هارون؁ ط: الآالله؁ مكابة الخانجف بالقاهرة؁ ١٩٨٨ م.
- [٢٣] المحتسب فف آبففن ووجه شواء القراءاء والإفصاح عنها؁ ابن جنف؁ وزارة الأوقاف؁ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامفة؁ ج ١؁ ١٩٩٩؁ ص ٢٧٠.
- [٢٤] مغنف اللفبب عن كاب الأعارفب؁ ابن هشام؁ تح: مازن المبارك؁ محمد على حمد الله؁ مرابفة: سففء الأفغانف؁ ط: الآالله؁ دار الفكر؁ بفرف؁ ١٩٧٢ م.
- [٢٥] النحو الوافف؁ عباس حسن؁ ط: الخامسة عشرة؁ دار المعارف بمصر.
- [٢٦] نهاية الأرب فف فنون الأءب؁ أحمء بن عبءالوهاب النوفرف. ط: الأولى؁ ج ١٩؁ دار الكاب والوثائق القومفة؁ القاهرة؁ ١٤٢٣ هـ.

[٢٧] همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربيّة، السيوطي، صححه: محمد بدر الدين النعساني، الجزء الأول والثاني، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

Inn Alnafiah (denied) in the Koran, the usage and in semantic way

Dr. Mohammad Abdullah Hazaimeh

Assistant Professor,

Department of Arabic Language and Literature, Faculty of Arts and Sciences in Onaizah
AL- Qassim University, Saudi Arabia

Abstract. Negation is one of the Arabic methods that formed the Arabic identity, and so , there are many negative articles to emphasize this method, " inn " is one of them. Each one presents negation in its general meaning but differs from the rest according to its context. Each article is connected to specific type which is different from the other ones, and this can never be achieved through any other article. Consequently , this paper aims to study"inn" as a negative one in the holy Qur'an and how could negation achieve this in the text. Thus , this study deals with this matter in two level; its usage on the one hand , and its significant on the other hand. The paper is divided into: an introduction, a preface , three chapters , and a conclusion. Chapter I includes the usage of " inn" in the holy Qur'an according to the collected evidences of it. This chapter has shown the different types of its compositions. Besides , it shows its divisions in both nouns and verbs and its classifications. In addition , the researcher could find out the difference between it and the neglected if. Chapter II, has examined the question of the usage of ifand the neglected one , and the views of grammarians in it supporting that with their evidence. In chapter III , I tried to examine the negative " inn " and its distinguished usage that can never be with others using some texts of the holy Qur'an. The conclusion is for the main finding in this paper

